ملف العدد

مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP27
محطات رئيسية وأهداف

ترجمة : دينا نصرالبرديني

الناشر : معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة Oxford Institute for Energy Studies

الكاتب: James Henderson

أصدر معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، في يناير ٢٠٢٢ ، ورقة بحثية مكوَّنة من عشرين موضوع توضح آراء الباحثين في المعهد حول بعض القضايا الرئيسية المتعلقة باقتصاد الطاقة العالمي في عام ٢٠٢٢. تدرس الورقة عدداً من الموضوعات التشريعية والتنظيمية التي من المحتمل أن تهيمن على صنع السياسات البيئية في قطاع الطاقة خلال عام ٢٠٢٢ وتركز بشكل أساسي على القضايا المتعلقة بانتقال الطاقة و أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP٢٦ ، كما تسلط الورقة الضوء على أهم المحطات الرئيسية والأهداف المتعلقة بالتحرك الدولي لمكافحة التغير المناخي وأبرز الآمال المعقودة على مؤتمر COP٢٧ الذى يعقد في مصر في نوفمبر ٢٠٢٢، في موضوع تحت عنوان « الطريق إلى مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ – محطات رئيسية وأهداف».

خلُص العديد من المحللين إلى أن المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف

في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP٢٦) (–الذي عُقد في جلاسكو في نوفمبر ٢٠٢١ نتج عنه مجموعة متباينة من النتائج. إذ بنى سياسيون، وعلى رأسهم رئيس وزراء المملكة المتحدة بوريس جونسون، آمالاً عريضة على المؤتمر الذي تم وصفه ب «الأمل الأخير والأفضل لحصر الاحترار بـ١,٥ درجة مئوية»، ولكن، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في تطويراستراتيجيات قوية للحد من الاحتباس الحراري، دائماً ما نجد عدة عراقيل في طريق كل تطلع ايجابي. إذ تم تمييع التوكيدات الجريئة التي أطلقتها المملكة المتحدة – الخاصة بوجوب تخلي العالم عن استخدام الفحم لتوليد الطاقة – في مذكرة المؤتمر الختامي، حين تم تغيير الالتزام ب» التخلص النهائي من طاقة الفحم المستخدمة بلا هوادة» إلى «التخلص التدريجي» في ميثاق جلاسكو للمناخ بعد تدخل الصين والهند. كما تم تقويض الوعود التي تم قطعها بزيادة التمويل المناخي الممنوح للدول النامية بسبب فشل الدول المتقدمة في تحقيق هدف المساهمة ب ١٠٠ مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الفقيرة على مكافحة تغير المناخ، و كان من المفترض تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٢٠. إلى جانب ذلك، قل الحماس لعقد اتفاق تعاون ومحادثات ثنائية بين الولايات المتحدة والصين حول القضايا المناخية في ٢٠٢٢ بسبب عدم حضور الرئيس الصيني Xi Jinping المؤتمر وعدم توقيع الصين على عدد كبير من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جلاسكو، كما أخفقت الولايات المتحدة في الالتزام بالأهداف الأساسية الرامية إلى تخفيف استخدام الفحم في قطاع الطاقة والإسراع من استخدام سيارات منعدمة الانبعاثات.

نتيجة لذلك، شعر الأمين العام للأمم المتحدة Antonio Guterres بالحاجة إلى التقدم بالاعتذار للشباب ونشطاء المناخ، قائلاً « أعلم أن الكثيرين منكم يشعرون بالإحباط.. فطريق التقدم ليس دائماً ممهد. . لن نصل إلى وجهتنا في يوم واحد أو من خلال مؤتمر واحد.. مؤتمر الأطراف السابع

والعشرون COP27 يبدأ الآن»، بتلك الكلمات، أطلق Guterres شرارة البدء لمؤتمرالأطراف التالي. عادة ما يُنظر إلى كل مؤتمر خامس للأطراف COP باعتباره حدثاً رئيسياً، إذ وضع اتفاق باريس، الموقع في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين COP21 ، جدولاً زمنياً لتقديم التقارير مدته خمس سنوات لرصد التقدم الذي أحرزته الدول وتحديث مساهماتها المحددة وطنياً NDCs، كانت جلاسكو هي الفرصة الأولى لتطبيق ذلك التقليد (حيث تم التاجيل لعام واحد بسبب جائحة كوفيد). ولكن، مع ترك العديد من القضايا الرئيسية دون حل في جلاسكو ، يُنظر إلى مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ كمحطة هامة أخرى في مفاوضات المناخ العالمية.

لعل أحد أكثر الأمور إلحاحاً والتي يتعين معالجتها بشكل فوري، هي مسألة المساهمات الوطنية NDCs للأطراف ال ١٩٣ المشاركين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ UNFCCC ، إذ يتعلق الأمر بالتزام تلك الأطراف بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. في الواقع، بنهاية مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP٢٦ ، كان عدد الأطراف الذين قدموا مساهماتهم المحددة وطنياً هو ١٦٥ فقط، بينما قام ١٢٤ فقط بتنقيح مساهماتهم تماشياً مع المبادئ التوجيهية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ UNFCCC . على الرغم من تغطيتها لأكثر من ٩٠٪ من الانبعاثات العالمية، إلا أن ما تحويه تلك المساهمات المنقحة من التزامات (حتى عام ٢٠٣٠) سيؤدي الى الإبقاء على مستوى الاحتباس الحراري عند مستوى ٢,٤ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، أي أقل بكثير من هدف الوصول إلى ١,٥ درجة مئوية. وحتى اذا ما وضعنا في الاعتبارالتعهدات الإضافية لما بعد ٢٠٣٠ ، فسيكون الناتج هو تحقيق ١,٨ درجة مئوية من الاحترار على أفضل تقدير (أنظر الشكل أدناه) . مما يعني ضرورة مطالبة جميع البلدان بمراجعة وتحديث المساهمات المحددة وطنياً

NDCs مرة أخرى خلال عام ٢٠٢٢ بدلاً من الانتظار خمس سنوات أخرى. نتيجة لذلك، يصبح مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ نقطة قياس حيوية أخرى لأهداف الانبعاثات العالمية ، ومازال واضحاً حاجتنا الماسة إلى رفع سقف الطموح.

ويعد التمويل المناخي من الأولويات الرئيسية الأخرى لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ ، إذ تُركت عدد من القضايا المتعلقة بذلك الملف دون حل في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP٢٦. أولاً، وعدت الدول المتقدمة بتحقيق هدف المساهمة ب ١٠٠ مليار دولار لمساعدة الدول الفقيرة على مكافحة تغير المناخ بحلول عام ٢٠٢٣ على أكثر تقدير، أو في ٢٠٢٢ (تم التأجيل من عام ٢٠٢٠). لذلك، سيصبح مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ فرصة لمراجعة مدى التقدم الذي تم إحرازه في ذلك الملف و –كما نأمل– الإفادة بتحقيق الهدف. ثانياً، التزمت الدول النامية بمضاعفة التمويل المخصص للتكيف إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥ ، وسيوفر مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ فرصة لتأكيد ومراجعة التقدم الذي تم إحرازه في هذا الملف أيضاً. ثالثًا والأهم، ستكون قضية الخسائر والأضرار، التي تُركت تقريباً دون حل في جلاسكو ، على جدول الأعمال بشكل مؤكد. صاغت الحكومة المصرية دورها في استضافة مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧ كفرصة للإصغاء للآراء الأفريقية ، تلك التي تؤكد «بصوت واحد» التزام القارة بالعمل المناخي، وفى الوقت ذاته، تطرح الحاجة إلى الدعم الفني والمالي للتخفيف من تأثير تغير المناخ، ذلك التغير الذي لم تلعب القارة سوى دور ضئيل للغاية في التسبب فيه. في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP٢٦، كانت اسكتلندا – الدولة المضيفة – هي الدولة الوحيدة التي أودعت نقوداً في صندوق للخسائر والأضرار بشكل فعلي (وإن كان الحد الأدنى هو ٢ مليون جنيه استرليني)، الأكيد أنه سيتم طرح تلك القضية مجدداً في

شرم الشيخ، وقد تصبح مصدراً رئيسيا ً للنزاع بين الدول النامية والمتقدمة.

Figure 7.1: Implications of various emission targets for global warming outcomes

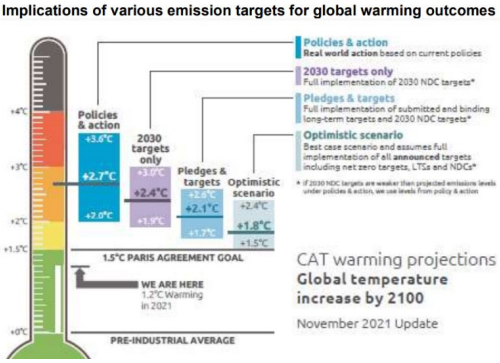

تُتاح فرص عدة لمناقشة كل تلك الموضوعات من خلال الاجتماعات المختلفة المجدولة لعام ٢٠٢٢ في الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف . وتشمل هذه، أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أسبوع العمل المناخي في لندن، قمة مجموعة دول السبع في المانيا، اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة (ويعقد بالتزامن مع اسبوع المناخ في نيويورك) وقمة مجموعة العشرين التي تعقد قبل بدء مؤتمر الأطراف بوقت قصير. توفر تلك التجمعات مؤشرات حيوية للتقدم الذي يتم إحرازه، ولأهم نقاط النقاش التي لا يزال يتعين حسمها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين COP٢٧، كما توفر أدلة إضافية حول مدى جدية الوعود التي تم قطعها في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP٢٦، وما إذا كان لخيبة الأمل التي عبر عنها الأمين العام للأمم المتحدة Guterres ما يبررها.